

# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٦٦

## القرص

صفحة	
١٣١١	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٥ - قانون تقسيط ديون امانة العاصمة المؤقت
١٣١٢	قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٥ - قانون مؤقت معدل لقانون قناة الغور الشرقية
١٣١٤	نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٥ - نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين
١٣١٥	نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٦٥ - نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء قلقيلية
١٣١٦	نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٥ - نظام الهاتف المعدل
١٣١٧	نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٥ - نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية
١٣٢٢	امر دفاع رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥ - صادر عن رئيس الوزراء
١٣٢٢	تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥

• أعلن بان الشركة العادية العامة المسماة الشركة الوطنية العربية للنقل والسياحة والسفر ومركزها عمان قد تسجلت لدى مراقب الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني في سجل الشركات العادية العامة تحت رقم (٩١٤) بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٦ حسب التفاصيل التالية :-

- ١ - اسم الشركة : الشركة الوطنية العربية للنقل والسياحة والسفر .
- ٢ - اسماء الشركاء وجنسيتهم وعناوينهم :  
أ - حسين محمد ابو الراغب - اردني - عمان  
ب - موسى حسين ابو الراغب " "  
ج - عيسى حسين ابو الراغب " "  
د - خليل حسين ابو الراغب " "  
هـ - الحاج عاطي حسن ابو العز " "  
و - رشاد عبد الرزاق البراجكلي " "  
ز - محمد رشاد البراجكلي " "
- ٣ - غايات الشركة : وكلاء بواخر ، تعهدات ، رحلات سياحة ، سفر للركاب وخلاف ذلك مع الاشتراك او شراء البواخر وتناول اعمالها الخط البحري بين العقبة والجمهورية العربية المتحدة وعبر الاراضي العربية .
- ٤ - رأسمال الشركة : ( ٥٠٠٠٠ ) خمسين الف دينار .
- ٥ - مركز الشركة الرئيسي : عمان
- ٦ - مدة الشركة : خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائيا .
- ٧ - اسماء الشركاء المفوضين ليتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : اي اثنين مجتمعين من السادة خليل حسين ابو الراغب ، الحاج عاطي حسن ابو العز ، رشاد عبد الرزاق البراجكلي .
- ٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٦٥/٧/٢٦ .

مراقب الشركات  
علي المنبداوي

هنا من العمل

## نحسب الله الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٨/١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٥

## قانون تقسيط ديون امانة العاصمة المؤقت

○○○○

- ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تقسيط ديون امانة العاصمة لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .  
تعني كلمة ( الامانة ) امانة العاصمة  
تعني كلمة ( دين ) كل مبلغ من المال يزيد عن الالف دينار مستحق على الامانة عند نفاذ هذا القانون او سيستحق عليها دفعه بمقتضى قانون الاستملاك وقانون تنظيم المدن سواء اصدر به حكم لم يصدر .  
تعني كلمة ( الدائن ) كل شخص حقيقي او معنوي له دين على الامانة
- ٣ - تقسط الديون المستحقة للدائنين على الامانة على خمسة اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرور سنة على نفاذ هذا القانون .
- ٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/٨/١

الحسين بن طلال

رئيس	وزير	وزير
الوزراء	الداخلية	العدل
وصفي التل	عبد الوهاب الجبالي	جريس حدادين

مجلس الوزراء

## نحسب الله الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٨/١ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٥

## قانون مؤقت معدل لقناة الغور الشرقية

○○○○

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل ومائراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي : -  
أ - تحذف عبارة ( وفي هاتين الحالتين الخ ) الواردة في آخر البند (ج) من الفقرة (٩) منها .  
ب - تحذف عبارة ( تجري تسوية الحقوق الخ ) الواردة في البند آخر (د) من الفقرة (٩) منها .  
ج - باضافة ما يلي كبند جديد تحت رقم (٥) للفقرة (٩) منها .  
في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجري تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي يقررها مجلس السلطة ويكون قراره قطعياً وغير خاضع لاية طريقة من طرق الطعن .
- المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -  
يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين المصنفين وغير المصنفين والموظفين يعقود والمستخدمين على ان تسري على الموظفين المصنفين من هؤلاء احكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ونظام الخدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ ونظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ واية قوانين وانظمة اخرى تحمل عليها .
- المادة ٤ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر الفقرة (ج) منها : -  
ويجري تنفيذ هذه القرارات من قبل مامور الاجراء المختص كما لو كانت قرارات صادرة عن محكمة نظامية مختصة .

هذا من اهل

المادة ٥ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيل على الوجه التالي :

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

د - تحسم قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف من قيمة اراضي الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون واذا زادت قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية المخصصة للمتصرف عن قيمة اراضي الرأسمالية فعليه كما على كل مزارع خصصت له وحدة زراعية وليس له قيمة رأسمالية ان يدفع للسلطة المبلغ المدين به اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرين قسطاً سنوياً على ان لا يقل القسط الواحد عن خمسين ديناراً وذلك حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق تفصيل الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

هـ - على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة اراضي الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقاً لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٩) من هذا القانون كما ان عليها ان تدفع القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف . التي لم تخصص له وحدات زراعية اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرة اقساط سنوية حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة ٤٪ على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق دفع الاقساط اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

١٩٦٥/٨/١

### أحمد بن طلال

وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	الخارجية	وزير الاعلام بالوكالة
عز الدين المكي	حازم نسيه	وصفي التل
وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة
برق وبريد	البلدية والقروية	الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة
فضل الدقموني	قاسم الريماوي	عبد الوهاب المحايي
وزير	وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير
العدلية	الاشغال العامة	التربية والتعليم بالوكالة
جريس حدادين	يحي الخطيب	سيف الدين الكيلاني
وزير الشؤون	وزير	وزير الدولة ووزير المواصلات
الاجتماعية والعمل	الزراعة	ميناء طيران سكك بالوكالة
نصفت كمال	اسماعيل حجازي	سعيد الدجاني

### أحمد بن طلال

بمقتضى المادة ١٨ من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٥

### نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لوزير الاقتصاد الوطني الحق في تنظيم السجلات واصدار الشهادات والنماذج اللازمة لتنفيذ احكام قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين كما يجوز له اجراء التغييرات اللازمة في السجلات والشهادات والنماذج كلما دعت الضرورة لذلك .

المادة ٣ - تستوفي وزارة الاقتصاد الرسوم التالية .

فلس	دينار
٥٠٠	٤

أ - عن تسجيل الوكيل او الوسيط التجاري .

ب - عن تصحيح اي خطأ بالمعلومات المبينة في السجل .

ج - عن كل صورة مصدقة عن المعلومات المحفوظة في السجلات .

د - عن تسجيل كل بيان او اقرار يقدم من قبل الموكل او الوكيل او الوسيط التجاري .

١٩٦٥/٧/٢٤

### أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الاعلام بالوكالة
عبد الوهاب المحايي	عز الدين المكي	حازم نسيه
وزير	وزير	وزير المواصلات
الانشاء والتعمير	البلدية والقروية	برق وبريد
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدقموني
وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
عبد اللطيف عابدين	يحي الخطيب	احمد ابو قورة
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس حدادين	

هذا من أصل



## نظام المحاكم الشرعية في المملكة المغربية

بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩١) لسنة ١٩٦٥

## نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء قلمية

صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء قلمية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلحية في قضاء قلمية ويكون مكان انعقادها بلدة قلمية .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة قلمية بلدة قلمية والقرى والمشار التابعة لها وفق ما هو مبين بالفقرة (٥) من الجدول رقم (٤) الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ وما يطرأ عليه من تعديلات .

١٩٦٥/٧/٢٤

## أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الاعلام بالوكالة
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المقي	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون
الانشاء والتعمير	العدل	الاجتماعية والعمل
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدقموي
وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	احمد ابو قوره
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس جدادين	

## نظام المحاكم الشرعية في المملكة المغربية

بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٥

## نظام الهاتف المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الهاتف المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع نظام الهاتف رقم ١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٥/٤/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٨ من النظام الاصيل حسبما عدلت بالنظام رقم ١ لسنة ١٩٥٣ على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

١٨ / أ - كل مشترك لا يقوم بتسديد ما عليه من رسوم واجور مكالمات خلال عشرين يوما بعد اذاره ، يقطع الهاتف عنه ويعامل وكأنه مشترك جديد .

ب - بشطب الفقرة (د) منها .

١٩٦٥/٧/٢٥

## أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الاعلام بالوكالة
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المقي	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية
الانشاء والتعمير	العدل	برق ويريد
سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدقموي
وزير المواصلات	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة
عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	احمد ابو قوره
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني
فؤاد فراج	جريس جدادين	

هذا من المجلد

## نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٨/١٩٦٥  
نأمر بوضع النظام الآتي . -

نظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٥

### نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- |   |   |
|---|---|
| ١ - تعني كلمة السلطة                      | سلطة قناة الغور الشرقية   |
| ٢ - تعني كلمة المدير                      | المدير العام لسلطة قناة الغور الشرقية .   |
| ٣ - تعني كلمة المدير المالي               | مدير القسم المالي في سلطة قناة الغور الشرقية .  |
| ٤ - تعني عبارة «مدير قسم المياه والصيانة» | مدير قسم المياه والصيانة في المنطقة المشروعة .  |
| ٥ - تعني كلمة «القانون»                   | قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته .  |
| ٦ - تعني عبارة «منطقة المشروع»            | المساحة المشمولة بالمشروع والعرف في الفقرة (٢) من المادة (٢) من القانون .   |
| ٧ - تعني عبارة «الوحدة الزراعية»          | المعنى المعين لها في القانون .  |
| ٨ - تعني كلمة «التصرف او المستأجر الفرعي» | المعنى المخصص لكل منهما في القانون .  |
| ٩ - تعني عبارة «التمط الزراعي»            | طراز الزراعة الذي تحدده السلطة بعد الاستئناس برأي وزارة الزراعة بالنسبة لمنطقة المشروع .  |
| ١٠ - تعني عبارة «نهر الاردن»              | مجرى الماء الطبيعي والتاريخي لنهر الاردن .  |
| ١١ - تعني عبارة «تصنيف الاراضي»           | التصنيف الرسمي الموصوف في المجلد الثالث من التقرير العام لمشروع اليرموك ووادي الاردن لسنة ١٩٥٥ او اي تصنيف لاحق تقره السلطة للاراضي المشمولة بالتصنيف المشار اليه اعلاه وللاراضي التي تغيرت معالمها بعد ذلك التصنيف نتيجة لاعمال التخطيط الفنية التي قامت بها السلطة او لأية عوامل اخرى . |

هكذا من المأهول

- المادة ٣ - تعتبر السلطة صاحبة الصلاحية في تزويد منطقة المشروع بالمياه اللازمة لري وتوزيعها على الوحدات الزراعية ، داخل منطقة المشروع ، والسلطة صلاحية صيانة وإدارة شبكات الري والصرف في منطقة المشروع على ضوء السياسة المائية للدولة ولا يحق لغيرها القيام بأي من هذه الاعمال دون موافقة السلطة الحظية على ذلك .
- المادة ٤ - تعتبر جميع المياه السطحية والجوفية في منطقة المشروع والتي تزود منطقة المشروع ايا كان مصدرها ولأية غاية تستعمل خاضعة لاشراف السلطة ومراقبتها .
- المادة ٥ - يحدد مجلس السلطة النمط الزراعي بعد الاستئناس برأي وزارة الزراعة بالنسبة لمنطقة المشروع .
- المادة ٦ - تعتبر السنة المالية بالنسبة للمشروع الفترة الواقعة بين اليوم الاول من شهر نيسان والواحد والثلاثين من شهر آذار من السنة التي تليها .
- المادة ٧ - تعتبر زراعة الموز والاشجار عامة والارز وقصب السكر وتربية الاسماك ونباتات العلف المستديمة في منطقة المشروع خاضعة لترخيص يصدر من المدير لقاء رسم سنوي للموز وقصب السكر وتربية الاسماك ما دامت قائمة وقدره خمسمائة فلس للدونم الواحد .
- المادة ٨ - يقدم طلب الترخيص بالنسبة للمحاصيل الواردة في المادة ٧ الى المدير الذي له حق رفض اعطاء الرخصة او تنزيل مقدار المساحة المطلوب زراعتها الى الحد الذي يراه متناسبا دون بيان الاسباب وفي حالة اعتراض الطالب على قرار المدير يحال الموضوع الى مجلس السلطة الذي يكون قراره قطعيًا بهذا الخصوص .
- المادة ٩ - لا يسمح ببقاء اشجار الموز في ارض المقطع الواحد اكثر من ست سنوات بعد تاريخ غرسها على انه في الحالات الاستثنائية يجوز للمدير بعد الاستئناس برأي وزير الزراعة تعديل هذه المدة زيادة او نقصانا . وعلى صاحب الارض عند انتهاء مدة بقاء الموز في ارضه ان يقلع الشجر وفي حالة تخلفه يحق للمدير ان يأمر بقلعه ويضمن صاحبه النفقات .
- المادة ١٠ - اذا نقصت كمية المياه المتوفرة في منطقة المشروع فلا يحق لصاحب الارض ، او المتصرف او المسأجر المطالبة بأي تعويض من جراء ذلك الا ان السلطة في حالة عدم عطاء اي من هؤلاء حاجتهم من المياه فانها لا تتقاضى رسوم المياه المقررة عن مجموع المساحات التي سوف لا تزرع لعدم كفاية المياه لسقائها ولكن تتقاضى رسوم المساحات المزروعة فعلا بعد تقسيم المياه كما هو وارد في المادة (٢١) من هذا النظام .
- المادة ١١ - يجوز للمدير في حالات توفر المياه بصورة تزيد عن حاجة منطقة المشروع ان يبيع مياهها للطالين من المزارعين في منطقة المشروع او ما يجاورها الزراعة الفصلية بكيات لا تؤثر على حقوق مزارعي منطقة المشروع ، بالسعر المقرر في هذا النظام ، على ان تكون نفقات سحب الماء على حساب الطالب . وفي هذه الحالة لا يحق لمشتري الماء ان يدعي بأية حقوق ثابتة في المياه او بأية تعويضات اذا امتنعت السلطة ، لاي سبب من الاسباب ، عن بيعه ماء بخلاف ما وافقت على بيعه لري اراضي او مزارعته ، كما لا يحق له زرع موز او اشجار مثمرة او حرجية مهما كان نوعها او نباتات علفية مستديمة كالقصة وغيرها او طويلة الامد كالبرسيم وغيره من نباتات مستهلكة للمياه كالارز وغيره .



المادة ١٢- على كل من يعتزم ان لا يزرع ارضه كلها في تلك السنة لاسباب خاصة ان يشعر السلطة بذلك رسمياً ويبين هذه الاسباب واذا ما اقتنعت السلطة بذلك فعليه ان يدفع سنائة فلس عن تلك السنة لكل دونم بدلاً من كامل الرسوم التي تستوفى عادة على الدونم . واذا ظهر بانه زرع جزء من ارضه تحصل السلطة اثمان المياه عن السنة باسرها مجموع مساحة الوحدة .

المادة ١٣- لا يجوز للسلطة ان تباع مياهها للمزارعين المشار اليهم في المادة ( ١١ ) الا بعد تأمين حاجة منطقة المشروع من المياه .

المادة ١٤- تجري اتفاقات بيع المياه بين السلطة والطالين حسب النموذج الذي يقره المدير .

المادة ١٥- ليست السلطة مسؤولة عن اية اضرار تصيب الاراضي او المزروعات او النباتات او جميعها معا من جراء الفيضانات او لتغير في نوعية المياه او كميته او أية اسباب اخرى .

المادة ١٦- لا يحق لغير السلطة استعمال المهابر او القناة الرئيسية او القنوات الفرعية او استعمال المياه في منطقة المشروع دون موافقة السلطة الخطية على ذلك .

المادة ١٧- تعتبر الاراضي من الصنف ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ صاحبة الحق الاول في الري في منطقة المشروع ولا يسمح بري اراضي من درجات اخرى الا بعد ان توافق السلطة على اعاده تصنيف هذه الارض .

المادة ١٨- لا يجوز الضخ من القناة في منطقة المشروع الا بقرار من مجلس السلطة .

المادة ١٩- لا يجوز حفر آبار للمياه الجوفية في منطقة المشروع الا بقرار من مجلس السلطة بعد الاستئناس برأي سلطة المياه المركزية .

المادة ٢٠- لا يجوز زراعة الارض في منطقة المشروع الا بموافقة خطية من المدير على ان يحصل الطالب على اذن خطي من معالي وزير الصحة بذلك .

المادة ٢١- في الفصول التي يقل دفع اليرموك، او الوديان الجانييه او جميعها معا ، يجري توزيع المياه على المزارعين كما يلي :-

١- تستوفى الاراضي المرخصة زراعة الموز والحمضيات والتي جرى زرعها وكذلك الاشجار الاخرى استحقاقها اليومي بمعدل لا يزيد عن ١٤ متر مكعب باليوم لدونم الموز ولا تزيد عن (٧) امتار مكعبة باليوم لدونم الحمضيات وغيرها .

٢- تقسم كمية المياه الجارية في القناة على الاراضي الواقعة ضمن منطقة المشروع بالتساوي حسب مساحتها القابلة للري ويترك للمزارع حرية التصرف بالمياه في زراعة المساحة التي يشاء بما يشاء من المزروعات ويلفت نظره الى ان تقديرات كميات المياه قد تتناقص تدريجياً ، حسب المعلومات المتوفرة لدى مكتب المياه ، ولا يحق للمزارعين المطالبة بأية تعويضات عن مزروعات زرعوها اذا قصرت المياه في المشروع عن كفايتها .

المادة ٢٢- على كل متصرف او مستأجر فرعي ، يرغب الحصول على كمية من مياه المشروع لرى وحداته الزراعية ، او للاستهلاك المنزلي ان يتقدم الى المكاتب المعنية في السلطة ، او لمن تنتدبه من الموظفين لهذه الغاية ، بطلب حسب النموذج الذي يقره المدير ، يبين فيه مقدار حاجة من المياه ، واوقات الاستلام ، وغير ذلك من المعلومات التي تتطلبها السلطة من آن لآخر ويحق للسلطة تأمين حاجاته هذه على ضوء وحداتها وتوفر المياه لديها ، كما يجوز لها رفض الطلب دون بيان الاسباب مع عدم المساس بالحقوق الممنوحة للطالب بموجب النظام .

المادة ٢٣- أ- تجبى اموال مشروع القناة واثمان المياه المقرره ، والغرامات التي يفرضها المدير ، واية عائدات للمشروع ، بالطريقة التي تجبى بها الاموال الاميرية .

ب- تعتبر الاموال الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة واردات للسلطة ، وعلى المدير المالي ان يتخذ الاجراءات اللازمة لحبايتها وايداعها باسم السلطة ، في احد البنوك التي يعينها مجلس السلطة .

المادة ٢٤- يحق للسلطة استيفاء اثمان المياه المورده حسبها هو مفصل في المادة ٢٥ من هذا النظام ، بموجب الشروط والتعليقات التي تصدرها السلطة من آن لآخر . واذا تأخر او تمتنع المتصرف ، او المستأجر الفرعي ، عن دفع اثمان هذه المياه في الاوقات المحددة ، او اذا اخل بأي من الشروط او التعليمات التي تضعها السلطة ، فيحق للسلطة عندئذ بالاضافة الى كافة الحقوق الاخرى الممنوحة لها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها ، وبعد اعطائه الفرص التي تراها السلطة مناسبة لتلافي قصوره ، ايقاف توريد المياه له دون ان تكون مسؤولة عما يحدث من جراء ذلك .

المادة ٢٥- يدفع دونم الارض في السنة الواحدة ثمناً للمياه كما يلي :-

- ١- دونم الموز وقصب السكر ( ستة دنانير ) على ان لا يتجاوز ما يعطى للدونم الواحد في السنة عن (٤٠٠٠) متر مكعب من الماء
- ٢- دونم الاشجار والخضار ( دينار ونصف الدينار ) على ان لا يتجاوز ما يعطى للدونم الواحد في السنة عن (١٨٠٠) متر مكعب من الماء .
- ٣- دونم الارز ( ستة دنانير ) عن موسم الزراعة على ان لا يتجاوز ما يعطى للدونم الواحد في السنة عن (٤٠٠٠) متر مكعب من الماء .
- ٤- دونم الزراعة الفصلية لزراعي خسارج منطقة المشروع للفصل الواحد ( دينار ) ، على ان لا يتجاوز ما يعطى للدونم الواحد في السنة عن (١٠٠٠) متر مكعب من الماء .

٥- اذا تقدم المزارع بطلب كميات اضافية من المياه زيادة عن الكميات المبينة اعلاه ، يستوفي مكتب المياه من الطالب بمعدل فلسين للمتر المكعب من الماء عن الكميات الاضافية المطلوبة .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٦ - تخضع الاراضي الواقعة في منطقة المشروع والتي تسحب مياهها من نهر الاردن للاحكام التي يضعها مجلس السلطة لهذه الغاية من آن الى آخر .

المادة ٢٧ - كل من يحاول اويسب تلوث القناة او افساد نوعية مائها او ايقاع الاضرار بها او بالقنوات الفرعية او المهابر او المصارف الواقعة ضمن منطقة المشروع او الوديان الجانبية . او يحاول منع الموظفين من القيام بواجباتهم او يخالف اية مادة من مواد هذا النظام يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في قانون مراقبة المياه رقم (٣١) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته وذلك عملاً باحكام المادة (١٥) من قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٢

المادة ٢٨ - يجوز للمدير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٢٩ - يلغى نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية رقم ( ٤٨ ) لسنة ١٩٦١ .

١٩٦٥/٦/٥

### أحمد بن حسن

وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المالية	الخارجية	وزير الاعلام بالوكالة
عز الدين المقي	حازم نسيه	وصفي التل
وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة
برق وبريد	بلدية والقروية	الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة
فضل الدقموني	قاسم الوعاوي	عبد الوهاب الحجابي
وزير	وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير
المدلية	الاشغال العامة	التربية والتعليم بالوكالة
جريس حدادين	يحيى الخطيب	سيف الدين الكيلاني
وزير الشؤون	وزير	وزير الدولة ووزير المواصلات
الاجتماعية والعمل	الزراعية	ميناء طبر ان سكل بالوكالة
نصفت كمال	اسماعيل حجازي	سعيد الدجاني

سيتم في وقت لاحق من هذا اليوم في قنصلية دمشق في سورية .  
في انتظار التوقيع من قبل السيد وزير الخارجية في دمشق .

### امر دفاع رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠

بناء على ما تقتضيه السلامة العامة أمر بالاستناد الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ - بمنع استيراد جميع انواع المواد الغذائية والسوائل والسلع الاخرى من ايران و افغانستان اعتباراً من تاريخ اليوم وحتى اشعار آخر .

١٩٦٥/٨/٨

رئيس الوزراء

وصفي التل

### تطبيق قانون تنظيم المدن والقرى والابنية

٠٠٠٠٠٠

بناء على تنسيب عطوفة محافظ العاصمة المبني على قرار اللجنة الوالية للتنظيم والابنية في محافظة العاصمة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ١٩٦٥/٧/١٥، قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى المادة ١/٨ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥ اصدار الامر التالي :

أمر

صادر عن مجلس الوزراء بمقتضى المادة ١/٨ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٥

٠٠٠٠٠٠

يعتبر ما يدخل ضمن منطقة محافظة العاصمة من منطقة مدينة عمان الكبرى حسب الامر المنشور بالعدد ١٧٠٧ تاريخ ١٩٦٣/٩/١٠ من الجريدة الرسمية منطقة تنظيم .



هكذا من الله